

التكنولوجيا المزيفة العميقة في ظل القيم الليبرالية تُدمر حياة الآلاف من النساء

(مترجم)

الخبر:

أفادت بي بي سي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، عن قصة الناشطة المناهضة للنائبة كيت إسحاق. وقد قوبلت حملاتها للحدّ من المحتوى الفاضح الذي يستهدف النساء بغرض الترفيه والربح بمقاطع فيديو تمّ إنشاؤها باستخدام صورتها. وتقوم مقاطع الفيديو "المزيفة العميقة" هذه بتركيب وجهها رقمياً على الممثلين الآخرين لخلق شعور زائف بحيث أنها تسيئ إلى معاييرها الأخلاقية، وقد تمّ استخدام هذه التقنيات سابقاً للإحراج السياسي أو للاستخدام الساخر مع المشاهير. ومع ذلك، فإن ابتزاز وإرهاب النساء العاديات هو الاتجاه الجديد الناشئ. لقد فهم الرجال والمنظمات الشائنة الأخرى قوة هذه الأساليب في السعي للانتقام أو فرض الخضوع لأن النساء يشعرن بالعجز عن اتخاذ أي إجراء. واشتد التهديد عندما تمّ نشر عنوان منزل وعمل كيت أسفل الفيديو - وهي ممارسة تُعرف باسم **doxing**.

ونقلت عنها قولها؛ "لقد كان انتهاكاً - تمّ استخدام هويتي بطريقة لم أكن أوافق عليها. أصبت بجنون العظمة تماماً -" من يعرف عنواني؟ هل هو شخص أعرف أنه فعل هذا؟ كنت أفكر، "أنا حقاً في مشكلة هنا، هذا ليس مجرد بعض الأشخاص على الإنترنت يتحدثون بصراحة، هناك خطر حقيقي في الواقع".

التعليق:

إن استغلال التكنولوجيا في ظلّ القيم الليبرالية للرأسمالية يعني أن كسب المال من خلال إذلال المرأة ليس جريمة. غالباً ما يؤدي ألم رؤية العائلة والأصدقاء لهذا المحتوى إلى بقاء النساء في حياة صمت واستعباد. لقد حوصرت العديد من النساء في حلقات من سوء المعاملة والخراب المالي في محاولة لإبعاد مثل هذه الفيديوهات عن التداول العام. إن الضّرر الذي يلحق بالحياة الاجتماعية والمهنية للمرأة هو مجرد غيض من فيض. فقد تسببت الآثار الصحية العقلية للشعور بالتعرّض الكامل لسوء المعاملة دون سيطرة بعض النساء على الانتحار.

كان المدافع المعني ضحية للثغرات الحالية في التشريع المتعلق بـ"صنع و / أو مشاركة الصور الحميمة بدون موافقة".

تعتبر مشاركة الصور أو مقاطع الفيديو التي تظهر شخصاً آخر في موقف حميمي دون موافقته جريمة بالفعل في اسكتلندا. لكن في أجزاء أخرى من المملكة المتحدة، تعتبر جريمة فقط إذا أمكن إثبات أن مثل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى إحداث أزمة للضحية. هذه هي الثغرة القانونية التي تعني أن منشئي الفيديو غالباً لا يواجهون تهماً جنائية. هناك أشخاص يصنعون مواد مدمرة مثل

وظيفة بدوام كامل. أوضح أحد المبدعين أن هناك ما يكفي من المال في هذا العمل حتى لا يتوقف أبداً، كما نقل عنه قوله: "من وجهة نظر أخلاقية، لا أعتقد أن هناك أي شيء يمكن أن يوقفني". "إذا كنت سأكسب المال من عائد مالي سأفعلها، فهذا أمر لا يحتاج إلى تفكير".

تخضع خطط حكومة المملكة المتحدة لمشروع قانون الأمان عبر الإنترنت على الصعيد الوطني لمراجعة لا نهاية لها وقد تأخرت مراراً وتكراراً. ستمنح القوانين الجديدة منظم الاتصالات Ofcom، القدرة على اتخاذ إجراءات ضد أي موقع ويب يضرّ بمستخدمي المملكة المتحدة، بغضّ النظر عن مكان وجودهم في العالم. في وقت سابق من هذا الشهر، قالت وزيرة الثقافة ميشيل دونيلان إنها وفريقها الآن "يعملون بجدّ" لضمان تسليم الفاتورة.

ومع ذلك، بمجرد نشر أي فيديو مزيف ومشاركته على الإنترنت، من الصعب إزالته تماماً من التداول، وغالباً ما يكون الضرر الذي يلحق بحياة النساء لا رجعة فيه.

يعكس هذا النقص في الإلحاح عقلية الثقافة الغربية وهو انحطاط للمرأة باعتبارها أشياء مجردة من الإنسانية بالنسبة لأولئك الذين يتمّ تقديرهم فقط من حيث الخدمة. قيمة المرأة كعرض يجب أن يسان والدفاع عنها هي مسألة حياة أو موت لا يمكن أن تكون لها أي "ثغرة" في ظلّ الخلافة. كان قادة الماضي، مثل عمر بن الخطاب، يرسلون جيوشاً كاملة للتعامل مع أي انتهاك لكرامة المرأة. في هذه الأوقات التي يسود فيها انعدام الأمن بشكل كبير، من الواضح أن المرأة غير المسلمة تحتاج إلى الخلافة تماماً كما تحتاجها المرأة المسلمة.

كان النبي محمد ﷺ دائماً يُشيد بالنساء الفاضلات والعفيفات، حيث قال: «إِنَّ الدُّنْيَا كُلَّهَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ» وعن الرسول ﷺ أنه قال لسيدنا عمر: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِخَيْرِ مَا يَكْنُزُ الْمَرْءُ؟ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ الَّتِي إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتْهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ».

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عمرانة محمد

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير